المجلة المتوسطية للقانون والإقتصاد

المجلد: 07 العدد: 01 السنة: 2022 الصفحة: 279-309

إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجـــزائـــــر
دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

The problem of financing Small and Medium enterprises in Algeria
Case Study of a group of Small and Medium Enterprises

عـابـدي لاميـــة*
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة فرحات عباس / سطيف **(الـجـزائـر)**
lamia.abdi@univ-setif.dz

معيزة مسعود أمير
عضو بمخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي PIEEM
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة فرحات عباس / سطيف **(الـجـزائـر)**
maiza_amir@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2021/08/31 تاريخ القبول: 2021/12/28 تاريخ النشر: 2022/10/15

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم لسد احتياجاتها التمويلية سواء على المدى القصير أو الطويل وبالخصوص مصادر التمويل الخارجية، أي إبراز إشكالية تمويل هذا النوع من المؤسسات في ظل محدودية منح القروض المصرفية. حتّى نتمكن من الإجابة على الإشكالية محل الدراسة قمنا بمحاولة تفسير العلاقة الّتي تربط بعض مؤشرات إدارة مصادر التمويل على الأداء المالي لمجموعة من المؤسسات في الجزائر، حيث خلصت الدراسة إلى أنّ النظام المصرفي في الجزائر يحجم عن منح القروض المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدّة أسباب أهمّها ضعف الضمانات وبالتالي ضرورة الاعتماد على مصادر تمويل داخلية وأنّ التمويل الذاتي لا يكفي لتغطية وسد احتياجاتها المالية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصادر التمويل، المشكل التمويلي، الإدارة المالية، المقاولاتية، بانل داتا.

* **المؤلف المرسل.**

Abstract:

The main objective of this research paper is to study the problem of financing small and medium enterprises in Algeria, by attempting to determine the difficulty of SMEs in obtaining external financing sources, that is in light of the limited use of small and medium enterprises to bank loans. In order to be able to answer the problem under study, we tried to explain the relationship that links some indicators of funding source management to their financial performance for a sample of 74 enterprises. The study concluded that small and medium enterprises are forced to rely on internal sources of financing for several reasons that prevent them from being able to benefit from bank loans and that their reliance on self-financing is not sufficient to cover and meet their financial needs.

Key Words: *Small and Medium Enterprises, Financing Sourcse, Finance Problems, Financial Management, Entrepreneurship, Panel Data.*

المقدمة:

أصبح موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محطّة اهتمام العديد من الباحثين وذوي الاختصاص على مستوى دول العالم بصفة عامة، الجزائر وكغيرها من الدول الأخرى سطرت عدّة برامج لدعم وتنمية هذا النوع من المؤسسات، إدراكا منها للأهمية الّتي يمكن أن تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقوية الإنتاج المحلي وتعزيز النسيج الاقتصادي من أجل دفع عجلة التنمية وتوسيع الاقتصاد الوطني من خلال معالجة البطالة وامتصاص العمالة الفائضة، تنمية الصادرات، المساهمة في تحقيق القيمة المضافة والناتج المحلي، تعتبر المصدر الرئيسي للابداع والابتكار. إلاّ أنّ هذه المؤسسات لاتزال تعاني من صعوبة الحصول على مصادر التمويل من أجل سد احتياجاتها المالية.

تعتبر مشكلة التمويل أحد أكبر العقبات الرئيسة الّتي تواجه نمو وتطور وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة تلك المؤسسات الناشئة Start–up، حيث يواجه أصحاب هذه المؤسسات مجموعة من الصعوبات في الحصول على التمويلات اللازمة من أجل الحفاظ على استمرارية نشاطها وبقائها في محيط الأعمال، ومن أبرز هذه المشكلات: التكلفة المرتفعة للقروض، عدم توفر الضمانات المطلوبة، ارتفاع مخاطر الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهشاشة العلاقة بينها وبين المؤسسات المصرفية.

حيث تتجلى أهمية موضوع إشكالية التمويل كونه يتناول أحد أهم مواضيع الإدارة المالية في المؤسسة، وهو المجال الّذي يهتم بتدبير الأموال وكيفية الاختيار بين مختلف مصادر التمويل بما يتوافق وإمكانيات المؤسسة مع مراعاة عنصر التكلفة والخطر وهو الاتجاه الحديث لمفهوم إدارة مصادر التمويل.

برزت العديد من الدراسات الميدانية الّتي تمّ من خلالها محاولة تفسير إشكالية التمويل الّتي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة حصولها على مصادر التمويل المختلفة خاصة الخارجية منها خصوصا في ظل المنافسة الشديدة الّتي يشهدها محيط الأعمال وعدم كفاية مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذاتية في سد احتياجاتها التشغيلية وكذا الاستثمارية وأنّ عملية اتخاذ القرارات المالية من طرف مسؤولي التسيير لا تحظى بالعناية اللازمة داخل المؤسسات الاقتصادية، من بين هذه الدراسات نجد الدراسة العائدة لـ: ISAAK KWAME ADDO سنة 2017، تحت عنوان: " The effect of financial management practices on the financial performance of Top 100 small and medium entreprises in Kenya" الّتي توصل من خلالها وجود ارتباط قوي بين إدارة مصادر التمويل والأداء المالي للم ص م الأمر الّذي يؤكد أنّ التركيز على عملية المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة من ناحية درجة المخاطرة والعائد يؤدي إلى التحسين الجيّد لأدائها المالي.

نجد أيضا الدراسة التي قامت بها الباحثة: صحراوي إيمان تحت عنوان: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كمدخل لتحسين فرص تمويلها البنكي، حيث قامت الباحثة بدراسة مدى مساهمة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحسين فرص تمويلها الأمر الذي يؤثر على أدائها المالي بشكل خاص، وتوصلت إلى أنّ المسيرون الماليون في الإدارة المالية يواجهون عدّة صعوبات والّتي تحول دون تحقيق أداء مالي جيّد على مستوى الم ص م من بينها: غياب سوق مالي منوع يحول دون السماح بعملية المفاضلة بين بدائل التمويل المتنوعة، غياب المؤسسات المالية وبنوك محلية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر تراب الوطن (تعطي البنوك الأولوية للمؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات صغيرة الحجم)، كل هذه الصعوبات تعرقل ممارسات الإدارة المالية وتحد من فعاليتها في تحقيق أداء مالي جيد، الأمر الّذي يؤدي بها الى عدم بقائها ناشطة في محيط الأعمال.

بالتالي أصبح من الضروري البحث عن بدائل تمويلية تلبي حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا في ظل محدودية لجوئها لمصادر التمويل الخارجية، على ضوء ما سبق يمكننا طرح **الإشكالية** وفق التالي: **ما هي محددات لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد احتياجاتها المالية ؟**

منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بإتباع أسلوبين متكاملين، يتمثل الأسلوب الأوّل في الاعتماد على مختلف المراجع المكتبية من أجل توثيق الإطار النظري الخاص بمتغيرات الموضوع، أمّا الأسلوب الثاني يتمثل في القياس الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Eviews9، وتحليل نماذج الانحدار Panel Data، أمّا خطة الدراسة فقد قسمت إلى النقاط الرئيسية التالية:

المبحث الأوّل: أساسيات حول المقاولاتية وتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
المبحث الثاني: دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول إشكالية الحصول على التمويل الخارجي

المبحث الأوّل: أساسيات حول المقاولاتية وتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى أغلب الاقتصاديات العالمية، وذلك للدور الأساسي الّذي تساهم به في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري لمّا تتميز به عن باقي المؤسسات الأخرى من خصائص وسمات تؤهلها لاكتساب مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، في هذا الجزء سيتم التطرق للعناصر التالية:

المطلب الأوّل: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نظرا لاتساع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الناشئة منها، وفي ظل قصور المؤسسات المالية على سد احتياجاتها التمويلية أصبح من الضروري **تفعيل دور المقاولاتية** (L'entrepreneuriat) في عملية تمويل هذا النوع من المؤسسات على اعتبار أنّها تمثل الجزء الكبير في تشكيل النسيج الاقتصادي، فقد توسع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليشمل قطاعات اقتصادية متنوعة (صناعة، زراعة، خدمات، طاقة، بناء...)، فقد أصبح هذا النوع من المؤسسات يمثل أحد أهم القطاعات الّتي تساهم في تفعيل عجلة التنمية.

أوّلا: مفهوم المقاولاتية وبرامج الدعم في الجزائر

يشار إلى مفهوم **المقاولاتية** أو ما يسمى **بريادة الأعمال** على أنّها: "تجسيد الأفكار والابتكارات على أرض الواقع، ومن ثمّ توفير المخرجات بمستوى جودة معين في مختلف الأسواق لصالح المستهلكين والمستعملين"[1]. ما يمكن قوله أنّ المقاولاتية هي عملية إنشاء منظمات جديدة وتحقيق الفرص المتاحة في بيئة العمل.

فالمقاولاتية في الجزائر ليست بالأمر الجديد، غير أنّ الاهتمام بالسياسة التمويلية والاقتصادية المنتهجة من طرف السلطات الوصية كان موجها للصناعات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الّتي كانت تعاني من التهميش وبصدور المخطط الخماسي الأوّل والثاني توجه الاهتمام بعض الشيء لقطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أنّها العلاج لمشكلة البطالة حيث ترجم اهتمام الدولة الجزائرية بالمقاولاتية من خلال صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 والقانون التوجيهي للمقاولات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001 وكذا سنة 2017 بالإضافة إلى مجموعة من التشريعات والإصلاحات المشجعة للاستثمار منها[2]:

1- برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى للفترة (1أفريل 1994-31 ماي 1995) وذلك مع صندوق النقد الدولي؛

2- برنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى للفترة (31 مارس 1995-1 أفريل 1998)؛ وذلك مع صندوق النقد الدولي؛

[1]: سعيد أوكيل، ريادة الأعمال أو المقاولاتية: مقاربة شاملة وعملية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون تاريخ، ص 13.

[2]: غياظ الشريف، بوقموم محمد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر، مجلة دراسات أبحاث، المجلد 4، العدد 6، الجلفة، الجزائر، 2012، ص 50.

3- برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 مع البنك الدولي؛

4- بالإضافة إلى عقد مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي، إصدار المزيد من قوانين الاستثمار والخوصصة، إعادة الهيكلة، إصلاح النظام المصرفي، تحرير التجارة الخارجية والّتي تهدف كلّها إلى تحرير السوق، فتح المجال أمام القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ كما تمّ إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم 211/94 الصادر في 18 جويلية 1994 والّي حدّد أهدافها بترقية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتتوسع صلاحياتها بموجب المرسوم 190/2000 الصادر في 11 جويلية 2000.

الشكل الموالي يلخص هيئات دعم المقاولاتية المعتمدة في الجزائر لتمويل وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محيط الأعمال الجزائري.

الشكل رقم 1: هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر

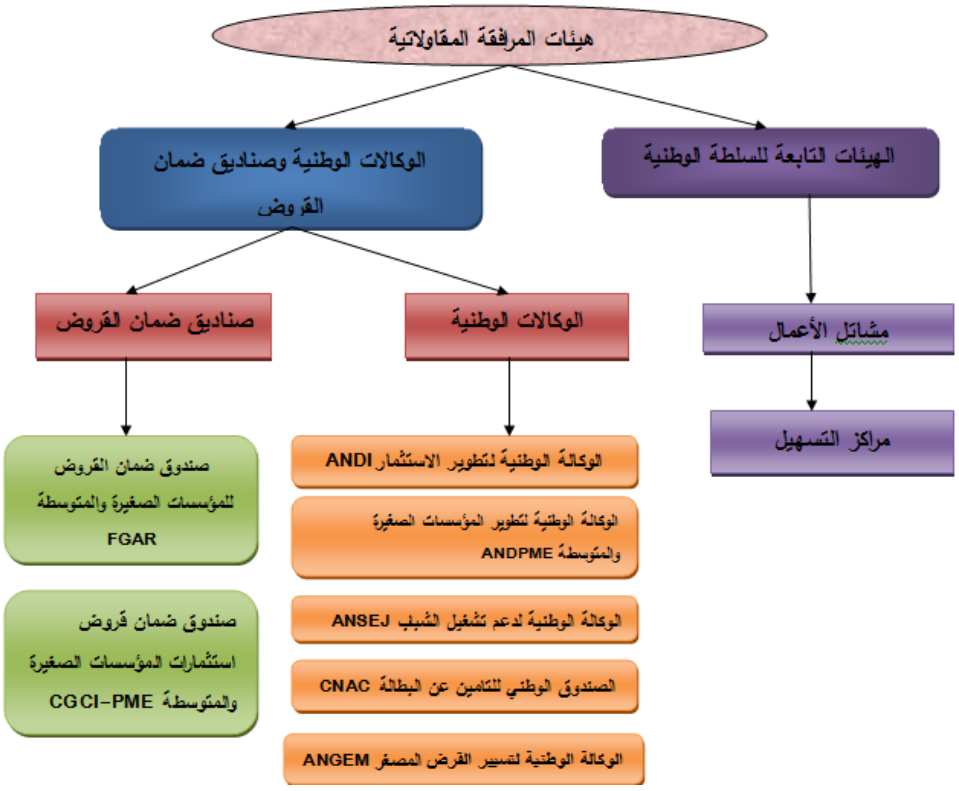

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قاسمي فاطمة الزهراء، المرافقة المقاولاتية وتنشيط المشروعات الاستثمارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2016-2017.

تعتمد هيئات دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على آليات التمويل المصغر الّذي يعتمد على منح قروض يتم تسديدها على المدى القصير والطويل، بالإضافة إلى نظام المحاضن[1].

ثانيا: المعايير المعتمدة في تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تجدر الإشارة إلى أنّ الجزائر مرّت بعدة مراحل عرّفت خلالها عدّة تطورات وتحديات بعد فترة الاستقلال التي تميزت بالصعوبات في إعادة بناء جميع مرافق الحياة المختلفة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، في هذه الورقة البحثية سنركز على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي رقم 17-02 المتضمن ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 10 جانفي 2017، حيث عرّفت الم ص م مهما كانت طبيعتها القانونية: "**بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسون (250) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربع (4) مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية**"[2]. حيث نعني بمعيار الاستقلالية كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالإعتماد على المواد رقم (08) (09) (10) من نفس القانون (القانون التوجيهي رقم 17-02)، قام المشرع الجزائري بالتفصيل في تصنيف هذه المؤسسات وذلك وفق التالي:

بالنسبة للمؤسسة المصغرة (الصغيرة جدّا) (Micro-Entreprise): تعرف على أنّها مؤسسة تشغل أقل من عامل (01) إلى تسعة (09) عمال، تحقق رقم أعمال أقل من أربعون (40) مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرين (20) مليون دينار جزائري[3].

بالنسبة للمؤسسة الصغيرة (Petite-Entreprise): تعرف على أنّها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائتي (200) مليون دينار جزائري[1].

---

[1]: رحال علي، بعيط أمال، واقع المقاولاتية في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 6، العدد 02، 2016، باتنة، الجزائر، ص 172.

[2]: المادة 05 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02، الصادر بتاريخ 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 02، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017، ص 5.

[3]: المادة 10 من القانون رقم 17-02، المؤرخ في 2017/01/10، المتضمن " القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11، ص 06.

بالنسبة للمؤسسة المتوسطة (Moyenne–Entreprise): تعرف على أنّها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل، يكون رقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون إلى مليار دينار جزائري[2]. نلاحظ أنّ المشرع الجزائري ركّز في تعريفه للم ص م على ثلاث معايير وهي[3]:

- ✓ **معيار عدد العمال:** يمثلون الأجراء أصحاب الرواتب بصفة دائمة خلال السنة الواحدة؛
- ✓ **معيار رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية:** تمثل حصيلة المبيعات خلال الستة الواحدة؛
- ✓ **معيار الاستقلالية المالية:** تعني وجوب امتلاك 75% من رأس مال المؤسسة فما فوق.

يمكن القول أنّ المشرع الجزائري اعتمد في الأساس على تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم، أي الاعتماد على مؤشرات كمية فقط، بحيث اعتمد على أكثر من مؤشر للتمييز بين المؤسسات وهو ما يسمى بالمعايير الترجيحية أو المركبة[4]، ولكن دون الجمع بين المؤشرات من أجل الخروج بمؤشر رئيسي جديد يكون أكثر دقة. أي الاعتماد على المعايير الكمية ولكن بشكل منفصل. الأمر الّذي قد يؤدي إلى عدم الدقة في عملية تصنيف المؤسسات.

ويمكننا أن نلاحظ أيضا أنّه تمّ الاعتماد على معايير مالية، هذه الأخيرة مرتبطة بالتغيرات والتقلبات التي تحدث على المستوى الاقتصادي، كتغيرات أسعار الصرف[5]، أي إعادة تكييف المعايير المالية حسب تذبذبات وتقلبات أسعار الصرف والعملات فقط، فهو يتصف بعدم الدقة والوضوح وهو ما يعاب عليها. وتمّ تجاهل المعايير الوصفية. حيث نقصد بالمعايير الوصفية مختلف المؤشرات الّتي تعكس الخصائص الوظيفية للمؤسسة متمثلة في: نوع الملكية، درجة التخصص والكفاءة في الإدارة، القدرات التسييرية والاتصال بالعملاء والموردين، الحصول على الائتمان والاستفادة من أسواق رأس المال، والأمر الّذي يجعل معظم الدول تعتمد في تعريف وتصنيف المؤسسات على المعايير الكمية دون الاعتماد على

---

[1]: المادة 09 من القانون التوجيهي رقم 17–02، المؤرخ في 2017/01/10، المتضمن "القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11، ص 06.

[2]: المادة 08 من القانون التوجيهي رقم 17–02، المؤرخ في 2017/01/10، المتضمن "القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11، ص 06.

[3]: بن سديرة عمر، التحليل الاستراتيجي كمدخل لبناء المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: دراسة ميدانية في المؤسسات المحلية بسطيف، رسالة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2014، ص 138.

[4]: عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2018، ص14.

[5]: صحراوي إيمان، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كمدخل لتحسين فرص تمويلها البنكي: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بولاية سطيف، رسالة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2017–2018، ص08.

المعايير الوصفية هو أنّ عملية حصر المعايير المرتبطة بالخصائص الوظيفية من الناحية الإحصائية ليس بالأمر السهل[1].

ثالثا: تطور مشاريع المقاولاتية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019): إحصائيات ودلالات

يتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسرعة وبشكل متزايد مقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم، وهذا نظرا لمّا يتميز به من سهولة التوطن، صغر رأس المال والأصول وكذا صغر اليد العاملة...حيث أثّر على تطور إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مختلف الإجراءات القانونية والهيئات الداعمة لها (FGAR- ANSEJ- APSI- ANDI)، ومختلف الإصلاحات المرتبطة بالجانب التشريعي، القانوني وحتّى الاقتصادي، حيث توسع نشاطها ليشمل قطاعات اقتصادية متنوعة الأمر الّذي أدى إلى زيادة عددها بشكل ملحوظ خاصة في الآونة الأخيرة، حتّى نتمكن من تسليط الضوء على واقع المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قمنا بجمع بعض الاحصائيات الممثلة في الجداول الموالية للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2019:

الجدول رقم 1: تطور مشاريع المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2010-2019)

الوحدة: مؤسسة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الم ص م الخاصة	482.892	511.856	550.511	601.583	656.949
الم ص م العامة	557	572	557	557	542
الأنشطة التقليدية	135.623	146.881	160.764	175.676	194.562
المجموع	619.072	659.309	711.832	777.816	852.053
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الم ص م الخاصة	716.895	786.989	831.914	880.950	918.542
الم ص م العامة	532	390	267	261	243

[1]: بوروبة كاتية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2017-2018، ص 14.

الأنشطة التقليدية	217.142	235.242	242.322	260.652	274.554
المجموع	934.569	1.022.621	1.074.503	1.141.863	1.193.339

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والاحصائية، للسنوات: 2010-2011-2012، الأعداد: 18-20-22 على التوالي.

-نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والاحصائية، للسنوات: 2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019، الأعداد: 24-26-28-30-32-34-36 على التوالي.

بالاعتماد على الجدول رقم (01) نلاحظ أن إجمالي عدد الم ص م في تزايد مستمر خلال الفترة (2010-2019)، حيث أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل جزء كبير من النسيج الاقتصادي والّذي ارتفع من 619.072 مؤسسة خلال سنة 2010 ليصل إلى 1.193.339 مؤسسة سنة 2019 أي بمعدل زيادة قدره 92.76% مقارنة بسنة 2010 (الارتفاع بنسب متفاوتة من فترة لأخرى).

هذا راجع للاهتمام الذي أولته الدولة لهذه المؤسسات باعتبارها أحد المحاور الرئيسية من أجل تنفيذ الإستراتيجية الصناعية للحكومة والمتمثلة في رفع الإنتاج الوطني وتقويته، وحتّى تتمكّن الدولة من تنفيذ إستراتيجيتها، ركزت على تنفيذ السياسات العامة لدعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الّتي تمثل الصورة التجسيدية لأفكار الشباب الإبداعية، فلا بد من توفير وتهيئة مناخ الأعمال الذي يتكيف مع هذا النوع من المؤسسات، من خلال زيادة عدد المقاولات خاصة في القطاع الخاص.

أمّا بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، نلاحظ كذلك أنّها في تزايد مستمر من سنة لأخرى (الزيادة مرتفعة بشكل أكبر مع بداية الخطة الخماسية الممتدة من 2010 إلى 2014)، وألّتي تشكل بالمتوسط 77% من إجمالي عدد الم ص م.

في هذا الإطار ومقارنة مع المقاولات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام نلاحظ أنّها في تناقص مستمر من سنة لأخرى عكس الم ص م الخاصة، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام تمثل جزءا ضئيلا من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي ما بين 3% و10%.

لعلّ السبب الرئيسي في ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص هو سياسة الدولة الهادفة إلى الانفتاح الاقتصادي الّذي يكون بالاعتماد على القطاع الخاص وذلك من خلال إصدار القوانين التوجيهية وما تبعها من سياسات وبرامج لدعم هذا النوع من المؤسسات، كبرنامج أورو-

تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Euro-Développement PME، وكذا البرنامج التكميلي "ميدا 2" الهادف إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاث جوانب مهمّة متمثلة في التكوين، **التمويل**، بيئة هذه المؤسسات، ففي الجانب التمويلي اهتم هذا البرنامج بدعم وإنشاء المؤسسات المالية المتخصصة SFS والبنوك بالاضافة إلى التأهيل المحاسبي والمالي للمؤسسات، وكذا دعمها للحصول على التمويل من خلال تقديم المساعدة التقنية لوكالات الضمان وتحضير دراسات مالية واقتصادية تقنية ETEF وانشاء نظام Cotation d'entreprise[1].

هذه السياسات سمحت للدولة الجزائرية بتجاوز الهدف المسطر بالوصول إلى إنشاء 100.000 PME المحددة في البرنامج الخماسي للفترة (2005-2009)، وكذا الهدف المقدر بإنشاء 200.000 PME المحددة في البرنامج الخماسي التكميلي للفترة (2010-2014)[2]. أمّا السبب الرئيسي الذي ساهم في تراجع المؤسسات العامة يعود إلى التوجه الّذي اتخذته الهيئات الحكومية من بداية الثمانينات حول عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية المتعثرة وخوصصتها، والّذي أصبح واقعا يفرض نفسه على هيكل الاقتصاد الجزائري[3]. حيث تظهر المساهمة الاقتصادية للمقاولات في الجزائر من ناحية إمتصاص البطالة وتوفير مناصب العمل وخلق فرص عمل كافية، كما تشجع على تنمية السلوك الادخاري لدى الأفراد بشكل لا يمكن تحقيقه بصورة أخرى، كما أنّها تقلص من ظاهرة النزوح الريفي[4]. ويظهر ذلك من خلال الإحصائيات التالية:

[1]: تشوار خير الدين، نزعي فاطيمة زهرة، برنامج MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 2، العدد 1، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص 370.

[2]: آدم رحمون، سعد مقص، أحمد سواهلية، المقاولاتية والإبداع لدى الشباب الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 10، الجلفة، الجزائر، 2018، ص628.

[3]: فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2017-2018، ص 209.

[4]: بن عودة صليحة، تفعيل الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 4، العدد 2، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص 175.

الجدول رقم 2: تطور تعداد مناصب الشغل في المقاولات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في العمالة الإجمالية خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: ألف

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
العمالة في الم ص م	1.625.686	1.724.197	1.848.117	2.001.892	2.157.232
معدل التطور السنوي	/	% 6.05	% 7.18	% 8.32	% 7.75
العمالة الإجمالية	9.736	9.599	10.170	10.788	10.239
المساهمة الإجمالية	% 16.69	% 17.96	% 18.17	% 18.55	% 21.06
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
العمالة في الم ص م	2.371.020	2.540.698	2.655.470	2.724.264	2.885.651
معدل التطور السنوي	% 9.91	% 7.15	% 4.51	% 2.59	% 5.92
العمالة الإجمالية	10.594	10.845	10.859	11.001	/
المساهمة الإجمالية	% 22.38	% 23.42	%24.45	% 24.76	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والاحصائية، للسنوات: 2010-2011-2012، الأعداد: 18-20-22 على التوالي.

-نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والاحصائية، للسنوات: 2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019، الأعداد: 24-26-28-30-32-34-36 على التوالي.

بالاعتماد على الجدول رقم 2، نلاحظ زيادة ايجابية في مناصب الشغل الّتي تتيحها المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك خلال الفترة 2010-2019، حيث ارتفع عدد مناصب الشغل من 1.625.686 منصب عمل خلال سنة 2010 ليصل في سنة 2019 إلى 2.885.651 منصب عمل،

أي بمعدل زيادة قدره 77.50% مقارنة بسنة 2010. إلاّ أنّ الزيادة الايجابية في العمالة هي بوتيرة نمو متذبذبة.

حيث نلاحظ أنّ مقدار تطور العمالة من سنة 2010 إلى 2015 سجل وتيرة نمو متزايدة (من 6.05% إلى 9.91%) أمّا من سنة 2015 إلى غاية 2019 سجل مقدار تطور العمالة وتيرة نمو متناقصة (من 9.91% إلى 5.92%).

كما نلاحظ أيضا المساهمة الفعالة للقطاع الخاص في توفير مناصب العمل (الأجراء وأرباب العمل)، وذلك على اعتبار أنّ تشكيل النسيج الاقتصادي يغلب عليه القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام والتوجه الكبير للمقاولين في إنشاء مشاريعهم الخاصة.

على الرغم من التحسن المستمر لنسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة الإجمالية بالجزائر، إلاّ أنّها تبقى نسب منخفضة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى، وذلك بسبب اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العملة غير الأجيرة أي عدم التصريح بالعمال، اعتمادها على العمالة الموسمية والمؤقتة، تشغيل صغار السن، تشغيل العمال دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين بالإضافة إلى ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني: أشكال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات الّتي تحد من استمراريته وتقلل من فعاليته، ومن أبرز هذه المشاكل نجد مشكلة الحصول على مصادر التمويل المختلفة، فلا يعتبر التمويل توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء وتطوير المؤسسات فقط بل ترتكز النظرة الحديثة للوظيفة المالية على المفاضلة بين بدائل التمويل المختلفة، التعرّف على خصائصها وتكاليف الحصول عليها من أجل اختيار المصدر الّذي يلاءم وضعية المؤسسة من حيث التكلفة والمخاطر، لتوضيح أهمية عملية التمويل وكذا تأثير مختلف مصادر التمويل على أداء المؤسسة، تطرقنا في هذا الجزء إلى العناصر التالية:

أوّلا: مفهوم التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نقصد بالتمويل تدبير الأموال اللازمة بالنشاط الاقتصادي وتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها، فإذا لم تف بذلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل إلى أنّه: "**نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي.**"وقد يكون هذا النقل للقدرة التمويلية بين مشروع وآخر، كما قد يتدخل بينهما وسيطا ماليا كمؤسسات التمويل.

يمكن القول أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعني إمداد تلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي[1]. فهو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام[2]، أي إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.

ثانيا: المشكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المعوقات التمويلية وصعوبة الحصول على مصادر التمويل المختلفة أحد أكبر المعوقات الّتي يواجهها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث يمكن تحديد المشكل التمويلي الذّي تعاني من الم ص م في نقص السيولة اللازمة لتلبية احتياجاتها في الوقت الملائم، خاصة فيما يتعلق بالتمويل من المصادر الخارجية[3]، فحسب الدراسة الّتي أعدها البنك العالمي في سنة 2003 والّتي أجريت على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتابعة للقطاع الخاص أكدت أنّ أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبات في الحصول على التمويل الكافي من المؤسسات المالية (البنوك المانحة للقروض المصرفية التّي تعتبر مصدر تمويل خارجي).

هذا راجع لعدّة أسباب أهمّها عدم توفر آلية ائتمانية قادرة على تلبية متطلبات المقرضين (أصحاب الفائض) والمقترضين (أصحاب العجز) معا بالإضافة إلى عدم إيجاد سياسات وإجراءات تجعل من عملية الإقراض عملية مربحة لكلا الطرفين، مما أجبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاعتماد على مصادر التمويل الذاتي والّتي هي في الغالب مصادر غير كافية لتلبية وتغطية مختلف متطلبات واحتياجات المؤسسات خاصة في محيط أعمال يتسم بالديناميكية العالية والمنافسة الشديدة[4].

يمكنّنا القول أنّ إشكالية تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع في أغلب الأحيان إلى الأسباب التالية: التكلفة المرتفعة للقروض، ارتفاع درجة مخاطر إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدم توفر الضمانات المطلوبة، ضعف الموارد الذاتية لأصحاب المؤسسات.

[1]: خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آلية لتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[2]: قورايا بلبشير، هجيرة بلبشير، التمويل الاسلامي والتقليدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنافس أم تكامل، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 5، العدد 1، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020، ص 236.

[3]: معيزة مسعود أمير، مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة: دراسة حالة التمويل بالقروض الاستثمارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2015-2016، ص 90.

[4]: صحراوي إيمان، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كمدخل لتحسين فرص تمويلها البنكي: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بولاية سطيف، مرجع سبق ذكره، ص 17.

ثالثا: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق التشريع الجزائري

تعدّدت تقسيمات مصادر التمويل واختلفت من بلد لآخر ومن قطاع لآخر، وذلك نتيجة لاختلاف مناخ الاستثمارات والقيود التشريعية وكذا السياسية. بالاعتماد على القانون التجاري الجزائري، قمنا بتقسيم مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم 2: مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

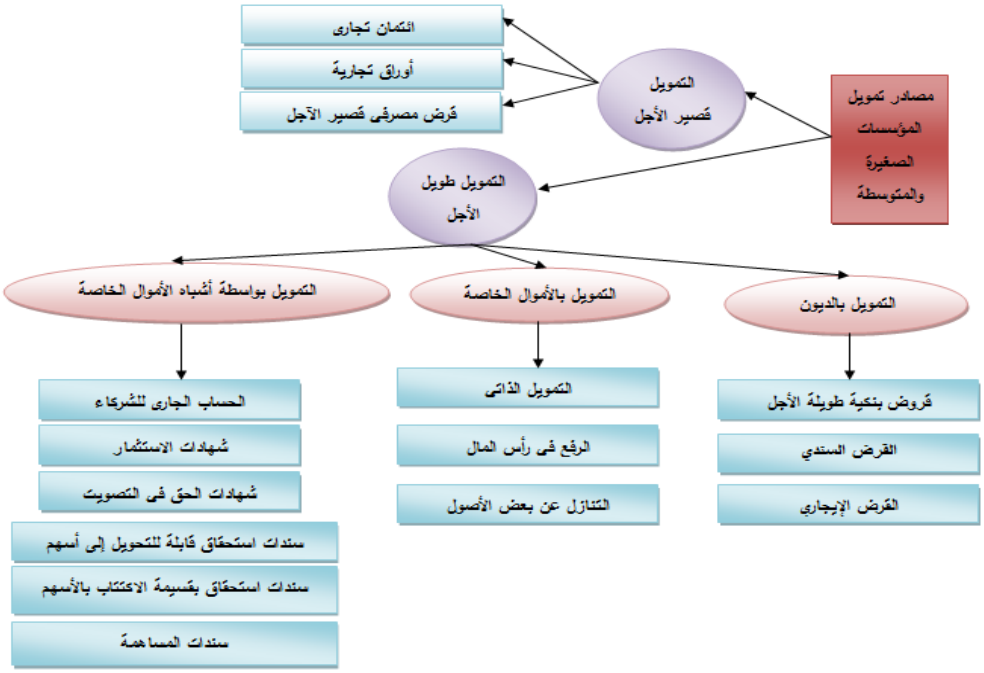

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: القانون التجاري الجزائري، وزارة التجارة وترقية الصادرات، الجزائر، 2007، ص 205-206 وسلمان عبد الله معلا، "التمويل والمؤسسات التمويلية: مفهوم وأهداف وسياسات"، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

حيث تجدر الإشارة إلى أنّ أشكال ومصادر التمويل المعتمدة في الجزائر تختلف عن باقي البلدان الأخرى، وهذا راجع إلى الاختلاف في التشريعات القانونية والسياسة المتبعة من طرف الدولة وكذا الاختلاف في محيط الأعمال وسلوك أفراد مجتمعها.

المبحث الثاني: دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول إشكالية الحصول على التمويل الخارجي

لإعداد دراسة قياسية تفسر إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة حصولها على مصادر التمويل الخارجية لعينة تتكون من مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لابد من إتباع خطوات منهجية الدراسة القياسية بطريقة سليمة، وسوف نبيّن ذلك وفق الخطوات التالية:

المطلب الأوّل: تقدير نموذج الدراسة

لتقدير نموذج الدراسة قمنا باتباع الخطوات التالية:

أوّلا: التعريف بالعينة محل الدراسة ومصادر جمع البيانات

يتكوّن مجتمع الدراسة من مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الصناعي والناشطة في ولاية سطيف، خلال الفترة 2015-2017. حيث تمّ اختيار 100 مؤسسة بطريقة عشوائية، وبعد مراجعة مختلف القوائم المالية لهذه المؤسسات تمّ استبعاد بعض المؤسسات التّي لا تستوفي بعض الشروط الضرورية لإجراء الدراسة القياسية، والإعتماد على المؤسسات التّي تغطي جميع سنوات الدراسة.أمّا بالنسبة لمصادر جمع البيانات تمّ الحصول على المعلومات اللازمة لانجاز الموضوع محل الدراسة من مختلف التقارير المرجعية السنوية لمؤسسات العينة ومختلف القوائم المالية لها، بالإضافة إلى استغلال قاعدة البيانات المستخرجة من مواقع رسمية والمتمثلة في الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري (CNRC): www/sidjilcomcnrc.dz على مستوى ولاية سطيف.

ثانيا: حدود ونموذج الدراسة القياسية

يتم بناء الدراسة القياسية في إطار حدود تتعلق بالمجال الزمني والمكاني، بالنسبة للحدود الزمنية للدراسة فقد تمّ اختيار فترة ثلاث سنوات لإجراء الدراسة (2015-2016-2017)، وبما أنّنا سنعتمد في بناء الدراسة على نماذج الانحدار PANEL DATA فإنّ الفترة المختارة كافية للحصول على سلسلة مقطعية طولية بانل، حيث أنّ احتساب متوسط المتغيّر لثلاث سنوات يضمن إضعاف أي تأثير ناتج عن العوامل المؤقتة عند إجراء التحليل الإحصائي للبيانات. **أمّا بالنسبة للحدود المكانية للعينة محل الدراسة تتمثل** في مجموعة من المؤسسات التابعة للقطاع الصناعي والتّي تتركز جغرافيا في المناطق الصناعية على مستوى ولاية سطيف. وبالنسبة لنموذج الدراسة المعتمد، فقد تمّ الاعتماد على الصيغة الرياضية لبناء

النموذج المفسر لإشكالية تمويل الم ص م، حيث يتم تعريف نماذج البانل لعدد N من المشاهدات المقطعية خلال فترة زمنية T بالصيغة التالية[1]: ..... $Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum^{k}_{j=0} \beta_j X_j(it) + U_{it}$

$$i = 1,2,3,.....,N \qquad t = 1,2,.....,T$$

ثالثا: صياغة الفرضيات واختيار متغيرات الدراسة

من أجل اختيار متغيرات الدراسة لا بد من ضبط المتغير التابع وكذا المتغيرات المستقلة، وذلك بعد مراجعة نظريات الهيكل التمويلي التّي تعكس أثر ممارسات الإدارة المالية على قيمة المؤسسة المعبر عنها بأدائها المالي، وكذا نتائج الدراسات التطبيقية التّي ركزّت على تبيّين العلاقة المفسرة لإشكالية التمويل وصعوبة الحصول على مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تمّ تحديد **المتغير التابع (المتغير الّذي يقيس الأداء المالي) وذلك** باختيار مؤشر المردودية الاقتصادية والّذي يعكس الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة (Rentabilité Economique). **أمّا المتغيرات المستقلة أو المفسرة (المتغيرات التّي تعكس إدارة مصادر التمويل) وذلك من خلال** التعبير عن إدارة مصادر التمويل أي ممارسات الإدارة المالية حول هيكلها التمويلي بـ: القدرة على التمويل الذاتي (Capacité d'autofinancement)، /صافي الاستدانة (Endettement Nette)، نسبة الاقتراض (Taux Endettement)، القدرة على السداد (Capacité de Remboursement). ومنه في هذا الجزء قمنا بتحديد مختلف متغيرات الدراسة التّي سيتم الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة، والجدول الموالي يلخص كيفية حساب متغيرات الدراسة وفق التالي:

الجدول رقم 3: ترميز وحساب المتغيرات محل الدراسة

نوع المتغير	الترميز	المتغير	طريقة الحساب
المتغير التابع	**RE**	المردودية الاقتصادية	RE=النتيجة الصافية/إجمالي الأصول
المتغيرات المفسرة	**CAF**	القدرة على التمويل الذاتي	CAF = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسارة القيمة
	EN	صافي الاستدانة	EN=القروض والديون المالية–أموال الخزينة
	TE	نسبة الاقتراض	TE=القروض والديون المالية/إجمالي الأموال

[1]: رتيعة محمد، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 02، 2014، ص 154.

			الخاصة
	CR	القدرة على السداد	CR=صافي الاستدانة/القدرة على التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات ومتغيرات الدراسة.

بالنسبة لصياغة الفرضيات فقد تمّ بناؤها بطريقة تمكننا من توضيح التأثير المتبادل فيما بين متغيرات الدراسة عن طريق عملية تفكيك المتغيرات، والجدول الموالي يبين الفرضيات محل الاختبار:

الجدول رقم 4: فرضيات الدراسة

الفرضيات	**العلاقة**
الفرضية 1	لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة للتمويل الذاتي غير كافي لسد احتياجاتها المالية.
الفرضية 2	تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة للاستدانة والإقراض بسهولة لتغطية تكاليفها.
الفرضية 3	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لها القدرة على سداد التزاماتها واجبة الاستحقاق.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على متغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: اختبار العلاقة المفسرة لإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر تمويل خارجية

بعد تحضير ملف البيانات اللازمة للدراسة وتقدير المتغيرات، تأتي مرحلة استغلال هذه البيانات من خلال محاولة تقييم واختبار أثر إدارة مصادر التمويل على الأداء المالي للعينة، وهذا باستعمال نماذج البيانات الطولية (Panel Data) في الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات.

أوّلا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

من خلال هذا الجزء، سنحاول أوّلا التعرف على مقاييس النزعة المركزية والتّي تعطي فكرة أولية عن تحليل وتوزيع مختلف المتغيرات للعينة محل الدراسة، بالنسبة للمتغير التابع والمتمثل في المردودية الاقتصادية، الجدول الموالي يوضح خصائصه الوصفية وفق التالي:

الجدول رقم 5: الخصائص الوصفية للمتغير المعبّر عن الأداء المالي لدى مؤسسات العينة

	RE		RE
Mean	0.033077	**Kurtosis**	7.591559
Median	0.020000	**Jarque-Bera**	221.1818
Maximum	0.380000	**Sum**	7.31000
Minimum	-0.190000	**Sum Sq. Dev**	1.223908
Std.Dev	0.074587	**Observations**	221
Skewness	0.856931		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق المرجعية لمؤسسات العينة وتقاريرها المالية، وبالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي Eviews9.

يبيّن الجدول رقم (05) الخصائص الوصفية للعينة محل الدراسة والخاصة بالمتغير التابع المتمثل في: RE والّذي بلغ عدد مشاهداته 221 مشاهدة، بحيث تقيس معدلات المردودية الاقتصادية كفاءة الإدارة المالية في تحقيق الأرباح، فقد سجلت المؤسسات محل الدراسة نسبة متوسطة للمردودية الاقتصادية قدرت بـ 3% بانحراف 0,07 مع تسجيل أصغر قيمة قدرت بـ 0,19- وأكبر قيمة مقدرة بـ 0,38+ مع تحقيق متوسط مردودية اقتصادية بنسبة ضئيلة ولكنّها موجبة الأمر الّذي يدل على حسن استغلال أصول وموجودات المؤسسة في تحقيق معدل عائد على الاستثمار عال.

أمّا **بالنسبة للمتغيرات المفسرة** والمتمثلة في القدرة على التمويل الذاتي، صافي الاستدانة، نسبة الاقتراض والقدرة على السداد. الجدول الموالي يوضح خصائصها الوصفية وفق التالي:

الجدول رقم 6: الخصائص الوصفية للمتغيرات المعبرة عن إدارة مصادر التمويل لدى مؤسسات العينة

	CAF	EN	TE	CR
Mean	15777828	8068174.	0.728371	-1.647964
Median	4835997.	-4065242.	0.000000	-0.800000
Maximum	1.69E+08	5.12E+08	37.79000	36.40000
Minimum	-8991895.	-2.81E+08	-28.71000	-78.00000
Std. Dev.	26315102	90590481	4.436941	11.46238
Skewness	2.647555	2.747347	2.652432	-2.672133
Kurtosis	11.21140	16.52659	39.28166	20.00056
Jarque-Bera	879.0764	1962.850	12380.61	2924.385
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	3.49E+09	1.78E+09	160.9700	-364.2000
Sum Sq. Dev.	1.52E+17	1.81E+18	4331.018	28904.97
Observations	221	221	221	221

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق المرجعية لمؤسسات العينة وتقاريرها المالية، وبالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي Eviews9.

بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06) الّذي يلخص الخصائص الوصفية للمتغيرات المفسرة، فقد سجلنا القيم التالية:

بالنسبة لمتغير القدرة على التمويل الذاتي (CAF) فقد سجلت مؤسسات العينة قيمة متوسطة قدرت بـ 15777828دج بانحراف معياري جد عال (26315102)، الأمر الّذي يدل على ارتفاع درجة المخاطر مع تسجيل أصغر قيمة قدرت بـ -8991895 وأكبر قيمة مقدرة بـ 1690000، وحسب مبادئ الإدارة المالية فكلّما ارتفعت طاقة التمويل الذاتي للمؤسسة دلّ ذلك على تفعيل أنشطتها الرئيسية وكفاءة أدائها في تحقيق موارد داخلية دون الحاجة إلى الاستدانة الخارجية الّتي تحوي درجة مخاطرة عالية إلاّ أنّنا نلاحظ أنّ المؤسسات محل الدراسة تحقق درجات منخفضة من CAF مقابل درجات مرتفعة من المخاطرة الأمر الّذي يدل على سوء تسيير مواردها المالية والّذي ينعكس مباشرة على أدائها المالي.

بالنسبة لنسبة الاستدانة الصافية (EN) نلاحظ أنّ متوسط القيمة الّتي سجلتها المؤسسات محل الدراسة تقدر بـ 8068174دج بانحراف معياري مرتفع كذلك (90590481)، مع تسجيل أصغر قيمة تقدر بـ 2,81- وأكبر قيمة تقدر بـ 5,12، حيث نلاحظ أنّ متوسط صافي الاستدانة مرتفع للمؤسسات محل الدراسة، الأمر الّذي يؤثر مباشرة على الممولين الخارجيين للمؤسسة في حالة السحب على المكشوف من البنوك سواء سحب الديون المالية قصيرة الأجل أو القروض وفي حالة المساهمات في الحسابات الجارية للشركاء واجبة السداد.

أمّا بالنسبة لنسبة الاقتراض (TE) نلاحظ أنّ متوسط القيمة الّتي سجلتها المؤسسات محل الدراسة تقدر بـ 0,72دج بانحراف معياري منخفض يقدر بـ (4,43)، مع تسجيل أصغر قيمة تقدر بـ – 28,71 وأكبر قيمة تقدر بـ 37,79 الأمر الّذي يؤثر على التدفق النقدي للمؤسسات لأنّها تحوي تكاليف ثابتة وبالتالي إطفاء الفوائد. حيث نلاحظ أنّ نسبة الاقتراض منخفضة للغاية الأمر الّذي يمكن أن يثير استياء المستثمرين لأنّها تعني أنّ المؤسسة غير راغبة في المخاطرة والاستثمار.

بالنسبة لقدرة التمويل على السداد (CR) نلاحظ أنّ متوسط القيمة الّتي سجلتها المؤسسات محل الدراسة تقدر بـ 1,64–دج بانحراف معياري منخفض يقدر بـ (11,46)، مع تسجيل أصغر قيمة تقدر بـ – 78 وأكبر قيمة تقدر بـ 36,4 حيث نلاحظ أنّ نسبة القدرة على السداد بالمتوسط سالبة الأمر الّذي يدل على أنّ المؤسسات غير قادرة على تسديد ومواجهة صافي ديونها.

ثانيا: اختبار الفرضيات محل الدراسة

حتّى نتمكن من اختبار العلاقة موضوع الدراسة اعتمدنا على نماذج البانل في تحليل نماذج الانحدار ما بين RE ومجموعة من مؤشرات إدارة مصادر التمويل، وفق النموذج التالي:

العلاقة رقم 1: معادلة نموذج الدراسة

$$RE_{it} = \beta_0 + \beta_1 CAF_{it} + \beta_2 EN_{it} + \beta_3 TE_{it} + \beta_4 CR_{it} + £_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

وبالاعتماد على عملية المفاضلة بين نماذج البانل الثلاثة (PEM-FEM-REM)، الّتي تمّ التطرق إليها وفق النقاط التالية:

1–تقدير نموذج الانحدار التجميعي (PEM–Pooled Effect Model): أعطت نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي النتائج الملخصة وفق التالي:

$$PF = 0,02 + 8,29\ CAF - 2,03\ EN + 0,0004\ TE - 0,00059\ CR$$

$$(0,0005) \quad (0,0001) \quad (0,0012) \quad (0,7157) \quad (0,1748)$$

$$R^2 = 0,09 \qquad R^2 = 0,08 \qquad DW = 0,91$$

من خلال هذه النتائج نلاحظ بشكل عام أنّ نوعية النموذج تعتبر مقبولة وذات دلالة إحصائية، لأنّ إحصائية P–Value لاختبار فيشر Fisher مقبولة وذلك على اعتبار أنّها تمثل قيمة أقل من 5%.

نلاحظ أيضا أنّ إحصائيات T–Student و P–Vlue المتعلقة باختبار دلالة المتغيرات المفسرة تشير إلى أنّ: كلا من (CAF) و(EN) متغيرات معبرة في مجال 5% ومفسرة لمؤشر المردودية المحققة من طرف الم ص م محل الدراسة أي لها القدرة على تفسير المتغير التابع RE بنسبة 9% وهو ما يبينه معامل التحديد (R–Squard)، بحيث صافي الاستدانة تؤثر سلبا على RE بينما القدرة على التمويل الذاتي لها علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية مع RE. في حين نلاحظ أنّ (CR) و(TE) غير معبرة في مجال 5% وغير مفسرة للعلاقة محل الدراسة. من خلال هذه البيانات توصلنا للنتائج التالية:

الجدول رقم 7: اختبار الفرضيات وفقا لنموذج الدراسة

المتغيرات المفسرة		العلاقة المتوقعة	العلاقة المحصلة
CAF	القدرة على التمويل الذاتي	طردية	طردية
EN	صافي الاستدانة	عكسية	عكسية
TE	نسبة الاقتراض	عكسية	لا توجد
CR	القدرة على السداد	طردية	لا توجد

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي Eviews9.

2- تقدير نموذج التأثير الثابت (FEM – Fixed Effect Model): تقدير الانحدار وفق هذا النموذج أعطى النتائج الملخصة وفق التالي:

$$PF = 0{,}012 + 1{,}27\ CAF - 6{,}29\ EN + 0{,}0005\ TE - 0{,}0002\ CR$$

$$(0{,}0292) \quad (0{,}0000) \quad (0{,}9454) \quad (0{,}5299) \quad (0{,}5762)$$

$$R^2 = 0{,}74 \qquad R^2 = 0{,}61 \qquad DW = 3{,}09$$

من خلال هذه النتائج نلاحظ بشكل عام أنّ نوعية النموذج تعتبر مقبولة وذات دلالة إحصائية، لأنّ إحصائية P–Value لاختبار فيشر Fisher مقبولة وذلك على اعتبار أنّها تمثل قيمة أقل من 5% [إحصائية فيشر معدومة الأمر الذّي يدل على وجود دلالة كلية للنموذج Prob(F–statistic)=0,000].

تشير النتائج إلى أنّ: (CAF) متغير معبر في مجال 5% ومفسر لمؤشر المردودية المحققة من طرف الم ص م محل الدراسة أي لها القدرة على تفسير المتغير التابع RE بنسبة 74% وهو ما يبينه معامل التحديد (R–Squard)، بحيث القدرة على التمويل الذاتي ذات علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية مع RE. في حين نلاحظ أنّ كلا من (EN)، (TE) و(CR) متغيرات غير معبرة في مجال 5% وغير

مفسرة للعلاقة محل الدراسة. بمعنى أنّ القدرة التفسيرية لمتغيرات الضبط الدالة على القدرة على التمويل الذاتي هو المتغير الوحيد في النموذج الّذي له علاقة بـPF وذو دلالة احصائية. وللمفاضلة بين نموذج التأثير المجمع ونموذج التأثير الثابت أو العشوائي تمّ اختبار الفرضيات التالية:

H_0: تقدير الانحدار حسب نموذج التأثير المجمع أنسب لاختبار فرضيات الدراسة من نموذج التأثير الثابت أو (العشوائي). وهذا إذا كان: Fc≤ Ft، أو أنّ الاحتمال المرفق بقيمة F أكبر من 5%.

H_1: تقدير الانحدار حسب نموذج التأثير الثابت أو (العشوائي) أنسب لاختبار فرضيات الدراسة من نموذج التأثير المجمع. وهذا إذا كان: Fc> Ft، أو أنّ الاحتمال المرفق بقيمة F أقل من 5%.

والجدول الموالي يبيّن نتيجة اختبار F:

الجدول رقم 8: نتائج اختبار F بين PF ومؤشرات إدارة مصادر التمويل

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.109417	(73,143)	0.0000
Cross-section Chi-square	283.595563	73	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي Eviews-9.

بما أنّ P(F) أقل من 5% يتم رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1. بمعنى رفض H_0، أي عند هذه الحالة فإنّ **نموذج التأثير الثابت أو (العشوائي) أنسب لاختبار فرضيات الدراسة** من نموذج التأثير المجمع (PEM)، وهنا ننتقل للخطوة الموالية وهي تقدير نموذج التأثيرات العشوائية من أجل اختبار العلاقة.

3- تقدير نموذج التأثيرات العشوائية(REM – Random Effect Model): وفق هذا النموذج أعطى تقدير الانحدار النتائج الملخصة وفق التالي:

$$PF = 0{,}018 + 9{,}55\ CAF - 1{,}41\ EN + 0{,}00045\ TE - 0{,}0003\ CR$$

$$(0{,}0203) \quad (0{,}0000) \quad (0{,}0325) \quad (0{,}5883) \quad (0{,}3427)$$

$$R^2 = 0{,}09 \quad R^2 = 0{,}07 \quad DW = 0{,}86$$

بالاعتماد على اختبار Hausman نقوم بالمفاضلة بين نموذجي الانحدار (FEM و REM).

حيث يقدم برنامج التحليل الإحصائي Eviews09 نتائج هذا الاختبار وفق الجدول رقم (09)، حيث نقوم باختبار الفرضيات التالية:

H_0: تقدير الانحدار وفق نموذج التأثيرات العشوائية أنسب لاختبار فرضيات الدراسة من نموذج التأثيرات الثابتة. ($P(X^2)>5\%$)

H_1: تقدير الانحدار وفق نموذج التأثيرات الثابتة أنسب لاختبار فرضيات الدراسة من نموذج التأثيرات العشوائية. ($P(X^2)<5\%$)

من خلال نتائج تقدير الاختبار المتحصل عليها، فإنّ الاحتمال المرفق بتوزيع X^2 يساوي 0,1585 وهو أكبر من 5% إذن نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1، أي **أنّ نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو الأفضل لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل الانحدار.**

الجدول رقم (9): اختبار Hausman بين PE ومؤشرات إدارة مصادر التمويل

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	6.602052	4	0.1585

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
CAF	0.000000	0.000000	0.000000	0.1060
EN	-0.000000	-0.000000	0.000000	0.0347
TE	0.000548	0.000451	0.000000	0.7064
CR	-0.000204	-0.000326	0.000000	0.3376

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي Eviews 9.

وعليه بعد إجراء اختبار Hausman تبيّن أنّ نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو الأنسب لاختبار فرضيات الدراسة، وبالاعتماد على نتائج الجدول رقم (10) يمكننا استنتاج العلاقات والنتائج التالية:

نلاحظ بشكل عام أنّ نوعية النموذج تعتبر مقبولة وذات دلالة إحصائية، لأنّ إحصائية P-Value لاختبار فيشر Fisher مقبولة وذلك على اعتبار أنّها تمثل قيمة أقل من 5% [Prob(F-statistic)=0,000326]. كما أنّ معامل الارتباط R^2 يشير إلى أنّ النموذج يفسر حوالي 9% من التباين الإجمالي، (R-Squard = 0,091974).

تشير النتائج إلى أنّ: كلا من (CAF) و(EN) متغيرات معبرة في مجال 5% ومفسرة لمؤشر المردودية المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة أي لها القدرة على تفسير المتغير

التابع RE بنسبة 9% وهو ما يبينه معامل التحديد (R-Squard)، بحيث صافي الاستدانة يؤثر سلبا على RE بينما القدرة على التمويل الذاتي ذو علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية مع RE. في حين نلاحظ أنّ (TE) و(CR) متغيرات غير معبرة في مجال 5% وغير مفسرة للعلاقة محل الدراسة. ومن خلال هذه النتائج يمكن استنتاج النتائج الموضحة وفق التالي:

الجدول رقم 10: اختبار الفرضيات محل الدراسة

المتغيرات المفسرة		العلاقة المتوقعة	العلاقة المحصلة
CAF	القدرة على التمويل الذاتي	طردية	طردية
EN	صافي الاستدانة	عكسية	عكسية
TE	نسبة الاقتراض	عكسية	لا توجد
CR	القدرة على السداد	طردية	لا توجد

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (9).

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج

من خلال الجدول رقم (10) نستنتج أنّ:

1- متغير القدرة على التمويل الذاتي (CAF) مفسر عند مستوى 5% مما يؤكد الفرضية 1 التّي تشير إلى وجود علاقة طردية بين القدرة على التمويل الذاتي والمردودية الاقتصادية المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة، وبالتالي يوجد تأثير لقدرة التمويل الذاتي على المردودية الاقتصادية في المؤسسات محل الدراسة. غالبية المؤسسات محل الدراسة تحقق CAF سالب، الأمر الّذي يدل على عدم وجود هامش استثماري وعدم امتلاك المؤسسة موارد لتمويل نفسها أي تحقيق ربح تشغيلي سالب الأمر الّذي يؤدي إلى عدم إمكانية المؤسسات من الوصول إلى إمكانية الاستثمار عن طريق قرض مصرفي وبالتالي يمكننا القول أنّ وضعية المؤسسة غير سليمة خصوصا إذا تمّ تحقيق CAF سالب على المدى الطويل. وبالتالي يمكننا القول أنّ التمويل الذاتي للمؤسسات محل الدراسة لا يكفي لتغطية احتياجاتها المالية. هنا تقع المؤسسات محل الدراسة في مشكل الحصول على التمويل اللازم من البنوك بسبب ضعف ضماناتها وغيرها من الشروط التعجيزية الّتي تفرضها البنوك على هذا النوع من المؤسسات وبالتالي يظهر دور الدعم والمرافقة المقاولاتية للمشاريع الريادية كمصدر تمويلي متاح لديها يمدها بالتمويل المناسب وكذا يرافقها خلال فترة حياتها.

2- متغير صافي الاستدانة (EN) مفسر عند مستوى 5% مما يؤكد الفرضية 2 الّتي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة الاستدانة الصافية والمردودية الاقتصادية المحققة من طرف الم ص م، وبالتالي يوجد تأثير لنسبة الاستدانة الصافية على المردودية الاقتصادية في المؤسسات محل الدراسة. حيث كلّما ارتفعت نسبة الاستدانة الصافية كلّما ارتفعت التكاليف المرتبطة بها مثل معدل الفائدة الأمر الّذي يؤثر مباشرة بالسلب على الربحية المحققة. وبالتالي يتأثر كلا من الشركاء (المساهمة في الحسابات الجارية واجبة السداد) والمؤسسات المصرفية (في حالة السحب على المكشوف من البنوك). لأنّ تحمل تكاليف إضافية ومرتفعة ينقص من النتيجة الصافية (المردودية) للمؤسسات محل الدراسة.

3- متغير نسبة الاقتراض (TE) غير مفسر عند مستوى 5% ممّا ينفي الفرضية 3 الّتي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة الاقتراض والمردودية الاقتصادية المحققة من طرف الم ص م، وبالتالي لا يوجد تأثير لنسبة الدين على المردودية الاقتصادية في المؤسسات محل الدراسة. إلاّ أنّه من الناحية الاقتصادية السليمة فإنّ نسبة الاقتراض تؤثر على المردودية المحققة من طرف المؤسسات حيث معدل الاقتراض يؤثر على التدفق النقدي للمؤسسات لأنّها تحوي تكاليف ثابتة وبالتالي إطفاء الفوائد. ونظرا لامتناع البنوك عن منح القروض لهذا النوع من المؤسسات، فإنّ نسب الاقتراض تكون منخفضة للغاية الأمر الّذي يمكن أن يثير استياء المستثمرين لأنّها تعني أنّ المؤسسة غير راغبة في المخاطرة والاستثمار.

4- متغير القدرة على السداد (CR) غير مفسر عند مستوى 5% ممّا ينفي الفرضية 4 الّتي تشير إلى وجود علاقة طردية بين نسبة القدرة على السداد والمردودية الاقتصادية المحققة من طرف الم ص م، وبالتالي لا يوجد تأثير لنسبة القدرة على السداد على المردودية الاقتصادية في المؤسسات محل الدراسة. وهذا بسبب أنّ محيط الأعمال الّذي تنشط فيه المقاولات الصغيرة والمتوسطة لا يوفر لها الظروف المناسبة لمزاولة أنشطتها وكذا عملية التوسع في مختلف الاستثمارات وبالتالي الوصول إلى نتائج لا تتوافق مع المبادئ الاقتصادية السليمة، ففي حقيقة الأمر نجد أنّ نسبة القدرة على السداد لها تأثير على المردودية المحققة من طرف المؤسسات وما يلاحظ بالنسبة للعينة محل الدراسة قد حققت نسبة قدرة على السداد بالمتوسط سالبة الأمر الّذي يدل على أنّ المؤسسات غير قادرة على تسديد ومواجهة صافي ديونها، الأمر الّذي يجعل المؤسسات المالية تتخوف من التعامل مع هذه المؤسسات أخذا بعين الاعتبار درجة المخاطرة المرتفعة الّتي تؤثر سلبا على العوائد.

الخاتمة:

استعرضنا في هذه الورقة البحثية مجموعة من المعطيات المتعلقة بإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، باعتبارها المحرك الأساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة. وأنّ صعوبة حصول الم ص م على التمويل اللازم لتغطية احتياجاتها التمويلية وكذا سد التزاماتها واجبة الاستحقاق سواء على المدى القصير أو الطويل يؤثر بالسلب على أدائها المالي ويهدد بقاءها في محيط الأعمال وهذا في ظل المنافسة الشديدة، الأمر الّذي يؤدي إلى إضعاف النسيج

الاقتصادي نتيجة زوالها، وهذا ينعكس مباشرة على تراجع التنمية الاقتصادية ولتفسير هذه العلاقة اعتمدنا على تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال السلاسل الزمنية الطولية (Panel Data)، **حيث تمّ التوصل إلى النتائج التالية:**

* تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواردها الذاتية من أجل تمويل مختلف أنشطتها، إلاّ أنّها لا تكفي لوحدها ممّا يضطرها للبحث عن مصادر تمويل خارجية من أجل سد احتياجاتها، لتجد نفسها تعاني من عدّة عراقيل وصعوبات تعجيزية تمنعها من الاستفادة من القروض المصرفية.

* يواجه المسيرون الماليون صعوبات على مستوى الإدارة المالية في الاستفادة من مصادر التمويل الخارجية على اعتبار أنّه في الوقت الّذي تتزايد فيه حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القروض المصرفية نجد أنّ البنوك لا تقبل بالدرجة الكافية منح التمويل خاصة متوسط وطويل الأجل وهذا بسبب ضعف الضمانات بالإضافة إلى أنّ مشكلة التمويل تتزايد حدّتها في حالة عدم وجود مؤسسات متخصصة لتمويلها خصوصا في مرحلة الانطلاق.

* تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع فعال في بناء نسيج اقتصادي قوي الأمر الّذي يشجع الإنتاج المحلي وكذا تقوية الاقتصاد الوطني ككّل، ممّا دفع الحكومة الجزائرية إلى ضرورة التركيز على هذا النوع من المؤسسات من خلال إنشاء وكالات داعمة له تتمثل في مشاريع المقاولاتية.

* تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من صعوبة الحصول على مختلف التمويلات مثل القروض المصرفية خصوصا المؤسسات الناشئة وذلك بسبب الشروط التعجيزية الّتي يضعها البنك، الأمر الّذي يعرقل استمرارية نشاطاتها ويهدد بقاءها في محيط الأعمال.

* على الرغم من بذل الهيئات الحكومية مجهودات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلاّ أنّها مازلت تعاني من مشكل التمويل، حيث اتضح أنّ مشكل التمويل يعد أكبر المشاكل الّتي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خصوصا صعوبة الحصول على مصادر خارجية للتمويل.

* تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من محدودية القدرات التمويلية المرتبطة بعدم كفاية المصادر الداخلية للتمويل (التمويل الذاتي)، وهو الأمر الّذي تؤكده الفرضية الأولى بأنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس لها القدرة على تمويل نفسها عن طريق مصادر التمويل الداخلية لأنّ أموالها الداخلية يخصص الجزء الأكبر منها لتغطية مصاريف الإنشاء وبالتالي ضرورة اللجوء إلى مصادر خارجية المتمثلة في الاقتراض من البنوك لتلبية احتياجاتها التمويلية، إلاّ أنّ الحصول على التمويل اللازم من طرف البنوك يعد بالأمر الصعب بالنسبة لها وهو ما تؤكده الفرضية الثانية، ومن بين الأسباب الّتي تعرقل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل الخارجي لأنّ ضعف مركزها المالي وكذا عدم بلوغ قيمة

الضمانات الّتي تشترطها البنوك من أجل حماية نفسها من مخاطر التعثر وعم السداد وارتفاع درجة المخاطرة.

* فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق هامش استثماري بسبب عدم قدرتها على كفاية احتياجاتها التمويلية. وأنّ أغلبية المؤسسات محل الدراسة تحقق نسبة منخفضة نوعا ما من القدرة على السداد، الأمر الّذي يدل على أنّ أداء المؤسسة في سداد ديونها الصافية منخفض وهو ما تؤكده الفرضية الثالثة، لأنّ قدرتها على التمويل الذاتي جدّ منخفضة وأغلبيتها سالبة لأنّ هذه النسبة تعبر عن قدرة المؤسسة على سدادا ديونها على أساس قدرتها على التمويل الذاتي.

* اتضح أنّ الهدف الأوّل من إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تكريس المقاولاتية هو توفير مناصب العمل وتشجيع الإنتاج المحلي للحد من الاستيراد، إحلال الاقتصاد الحقيقي محل الاقتصاد الريعي وغيرها من الأهداف المرجوة، إلاّ أنّ واقع المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر غير ذلك ولعلّ اخفاق المقاولاتية في الوصول إلى أهدافها يعود إلى الأسباب التالية: انعدام قاعدة للبيانات والاحصائيات الّتي تساعد المستثمرين في الدخول لعالم الأعمال، نقص كفاءة المسيرين والإداريين، نقص الاستثمار في مجال التكوين، الاجراءات المعقدة من الناحية الجمركية والضريبية والجبائية، عدم توافق النظام القانوني مع طبيعة اقتصاد السوق، ضعف الموارد التمويلية ومحدوديتها.

انطلاقا ممّا سبق يمكن **تقديم الاقتراحات والتوصيات** ذات الصلة بالموضوع التالية:

* ضرورة اهتمام الجهات الحكومية الجزائرية بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره فرصة استثمارية تساهم في تحقيق التنمية.

* إصدار برامج وتعليمات وتشريعات تحفز البنوك على تمويل مثل هذه المؤسسات مثل تخفيض أسعار الفائدة، وتخفيض الضمانات المطلوبة.

* إلزامية تفعيل دور وكالات الدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تفعيل البرامج التحسيسية المتعلقة بتوعية مسيري الم ص م بأهمية برامج المقاولاتية وتشجيعهم على الانضمام إليها باعتبارها بديل تمويلي يمكن أن يوفر الاحتياجات التشغيلية والاستثمارية لهذا النوع من المؤسسات.

* ضرورة توجيه أنظار الأطراف الفاعلة في النشاط الاقتصادي إلى ضرورة وضع برامج وسياسات تمكن قطاع الم ص م فعلا من تعزيز مكانتها ووزنها في محيط الأعمال، من أجل مسايرة التحديات الّتي تسود الاقتصاد الجزائري.

* تحسيس مسؤولي النظام المصرفي بضرورة تبني هذا النوع من المؤسسات وإيجاد صيغ تمويلية تتناسب مع إمكانياته وموارده المتاحة. وذلك لتحقيق نجاحه واستمراريته باعتباره اللبنة الأساسية لبناء اقتصاد قوي وتشجيع الإنتاج المحلي.

قائمة المصادر والمراجع:

أوّلا: الكتب

1. سعيد أوكيل، ريادة الأعمال أو المقاولاتية: مقاربة شاملة وعملية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون تاريخ.

2. سلمان عبد الله معلا، التمويل والمؤسسات التمويلية: مفهوم وأهداف وسياسات، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

3. عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2018.

ثانيا: المقالات

1. آدم رحمون، سعد مقص، أحمد سواهلية، المقاولاتية والإبداع لدى الشباب الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 10، الجلفة، الجزائر، 2018.

2. بن عودة صليحة، تفعيل الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 4، العدد 2، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.

3. تشوار خير الدين، نزعي فاطيمة زهرة، برنامج MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 2، العدد 1، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.

4. رتيعة محمد، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 2، 2014.

5. رحال علي، بعيط أمال، واقع المقاولاتية في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 6، العدد 2، 2016، باتنة، الجزائر.

6. غياظ الشريف، بوقموم محمد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر، مجلة دراسات أبحاث، المجلد 4، العدد 6، الجلفة، الجزائر، 2012.

7. قورايا بلبشير، هجيرة بلبشير، التمويل الاسلامي والتقليدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنافس أم تكامل، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 5، العدد 1، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020.

ثالثا: رسائل وأطروحات

1. بن سديرة عمر، التحليل الاستراتيجي كمدخل لبناء المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: دراسة ميدانية في المؤسسات المحلية بسطيف، رسالة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2014.

2. بوروبة كاتية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2017-2018.

3. صحراوي إيمان، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كمدخل لتحسين فرص تمويلها البنكي: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بولاية سطيف"، رسالة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2017-2018.

4. فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2017-2018.

5. قاسمي فاطمة الزهراء، المرافقة المقاولاتية وتنشيط المشروعات الاستثمارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2016-2017.

6. معيزة مسعود أمير، مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة: دراسة حالة التمويل بالقروض الاستثمارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2015-2016.

رابعا: النصوص القانونية

1. القانون التجاري الجزائري، وزارة التجارة وترقية الصادرات، الجزائر، 2007.

2. المادة 05 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02، الصادر بتاريخ 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 02، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.

3. المادة 08 من القانون التوجيهي رقم 17-02، المؤرخ في 2017/01/10، المتضمن "القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11.

4. المادة 09 من القانون التوجيهي رقم 17-02، المؤرخ في 2017/01/10، المتضمن "القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11.

5. المادة 10 من القانون رقم 17-02، المؤرخ في 2017/01/10، المتضمن "القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11.

خامسا: التقارير

1. نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والاحصائية، للسنوات: 2010-2011-2012، الأعداد: 18-20-22 على التوالي.

2. نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والاحصائية، للسنوات: 2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019، الأعداد: 24-26-28-30-32-34-36 على التوالي.